

وحي يباوي الصدق مع سائبة عند عدم الموضوع فيجب السبب العود في قوله
يقضي الوجود انه قال اليك سبب لو كان حكايته غير ثبوت شي وحي
منوع في سائبة المحمول انتهى اقول حوطا عليه سبحانه قد رقت انما حكايته
ثبوت شي شي وانما ان ذلك السبب شي والام سبق الطائفة بين
والحكمي عنها قوله شيئا انه قال انه ولفي بعد ذلك الكلام والقول بطلان
القول يستحق سائبة المحمول ودرن العود في حكم والذو نظم من كلام الشيخ
وغیره من المتخصص ان اليك باب مطلقا يقضي بوجود الموضوع قوله لا على
الموجوده لا قضا لا الربط لا يجالي مطلقا الوجود قوله فهو بحث اخره لا يظهر
ذلك الدليل بل في دليل اخر وهو ان يتبين ان يكون وجود الموضوع في ظرف
الاتصاف قوله الطبيعة او محمول ثبوت قوله لا يصدق انه وان مفهوم شيك
السايب كل في ذلك افراده وموجود في نفس الامر حسب دلالة البيان دون
افراده ذلك مفهوم محمول المطلق موجوده في الا زمان يمكن الحكم عليه لا على
افراده فلهذا بقاؤه في شرح النكتة الثانية قوله لا اصطلاح قواعدهم ان

الحجرات

وهو ان استفاض القواعد على كون التضايا محصورات لا يصدق
مع ان الاستلزام لا يصدق لعدم اقتضاها وجود الموضوع في الخارج
فلم يثبت الاثر بها ان لا يصدق في صدقك بول وادواتهم اليقين كما
بانه وقع في حواشيه على التضييب اخرج على ان الكلام في الالة الخارجية
كما فصل في موضوعه في شرح الطالع والظن وغيرهما مذكور مفصلا فاحتمل
ان من افرد الموضوع ما سلب عند المحل فلا يصدق عليه الحمل فلا يتحقق
الكلية مثلا من افرد الذي ليس به او ايا كيف يكون بغيره فلا يثبت شرط
امكان الافراد وما لا يوجب واقترض عليه الفاضل بعد العلي بانه لا ينفك
ما فيه فان المراد بالافراد يصدق عليه العنوان بالفضل والامكان
فيحوز لان يكون الخارج الذي ليس به ما يقع عليه صدق قدح في نفس الامر
فذلك لا يستلزم امكان الافراد مما مل فيه اقول وبه نستعين في النوى
ليس به كنتم رضم وجوده بالفضل والامكان في نفس الامر فاستلزم صدق
العنوان غير معقول والشيء كما هو ان قائم امحاله في نفس الامر بالفضل

الامكان بل هو مقتضى من يخفى فلا يصدق على عنوان عليه في نفس الامر علم
وجوده كالا يصدق زيد على زيد حال كونه متعديا في الخارج بل يصدق في
و بالكلية يصدق في طرف ولا يصدق في العنوان عليه في تلك الطرف
غير مسموع قوله بل هو مقتضى من لا يصدق في كل ذي عقل قوله امر جوهري اه
لعل عند المحقق الرقعي لان البعض فهو الى ان الحال يستلزم الحال
مطلقا قوله والتك في هذا القضاة اه في حكم افراد القضاة او في تلك القضاة
اه لان من يقيم الافراد اصلاح مثل تلك القضاة ايضا فيكون صحيح الاستدلال
بها وانما قال بنية الاستدلال بخلافه لان المحقق ما ثبتت يقيم افراد
تلك القضاة ايضا فيثبت تلك القضاة في قوله المراد بالانضمام اه او
يتحقق جميع العهودات ونقص الامر مناطا لتاخر الانتقال في تقدير
اه ما ذكر من وجود الخلل قوله رفع الحجاب اه ان كان في كل الافراد على وان
من بعض قوله جوف السب اهل العقل اداة السب توافق اصطلاحا
قالوا كل في القسم الصفة الشارة الى انه يجوز في المنطق ان يقال

استعمال الحروف مقام الآداة ولم يقل أيضا لفظ السبب يشتمل ليس فيه
المتكلمين دراسة المنطق لأنها حرفان فيه قوله فيضادهم لأن يكون
سلب النسبة الاليجانية مثلاً قوله والآداة وإن لم يحل جزمين طرف
هذا عند التأخيرين وعند القدر الكان حرف السبب جزم من المحل
معدولة والآفة محلة قال الفاضل عبد العلي وما يرى هذا العود فائدة
في تغييره اصطلاح في احتمال ترجيح بل يرجح فانه لما كانت القضية
معدولة المحل تحول حرف السبب فيها عن معناه الأصلي ينبغي أن
يكون معدولة الموضوع أيضا تلك العلة قوله عدم مقيد بالبعداء في
الشرح القديم وما إذا كان معناه إيراد الجائز إلى الحالة البسيطة التي لا يغير
عنها ذلك السبب الخصوص كما ذهب إليه أهل التحقيق في محلة
قطا ومن قوله على عكس زيد أي أنه يعني معدولة بالضرورة ومحملة محو
قوله لا محلة له يقال التحصيل فيها هو البسيط أنه لبس اللفظ الطرفين
من طرف السبب من الوجهة المعدولة أنه خلافه فالله أعلم

فإن العود لا يتبدل في الوجود الفعلي عند قوله لفظاً أو تقديره كافي في
والثانية قوله فافرق بينهما وبين سائر الجمل وبين العود
واللغة البسيطة والعود لا يطرأ عليه وبينها وبين الجمل كالتقرير
موضوع النسبة الواضحة هي التي يكون ضرورية التقدير والمنفعة ضرورية العلم
والحكمة لا ضرورية التقدير ولا ضرورية العلم لا يفتقر تلك المفاهيم
التي هي حادثة لضرورة البقاء وضرورة الوجود لا تقرب الاستدلال على النافذ
ثم هذا المفهوم على اعتباريه صدق كلها نفس الهيئة لا امور عينها
كما قيل ولا تقدرت اليات عليها بالوجود بل لا بد من كس ذلك بل
الغالبين وما عليها بكل الكلام طويلاً ويصير ان كان فاعلم هذا الكتاب
قليلاً قوله يجب سلباً وتحريراً قال السيد الباقى عنى عنه وقد يكون
العقد راجعاً في نفس العنصر اذا العنصر يكون يجب نفس الامر والجهة
بياناً فان قلت كل ان ان يجب ان يكون كائناً ما لجهة في جواب
والعنصر من الممكن وما في نفس لا يفتقر بالاجاب واللب قوله

قوله لا يثبت الايجابية له هذا موضع استنباطه وكل نسبة له سواء كانت سلبية
 ايجابية قوله هذا الخال ليس له اي حال التي له عند الموضوع بالنسبة
 الايجابية قوله وان لم يكن واجب له وان لم يكن المحل جعلا
 في افق اليقين اي مضمون اخذ فان له بما هو محمول حاله عند الموضوع
 بالنسبة الايجابية لا يتوهم سلب تلك النسبة وكذا ان حال زيد في
 نفسه ما يجاب الوجود اي عن طريقه السلب يجب الاستحقاق و
 الاستحقاق لا يختلف في نفس الامر سواء واجب او سلب فكل
 حال تبوت السلب الوجود لزيد اي مضمون سلب الوجود
 الى زيد بالنسبة الايجابية وهو غير يثبت المركبة يجب الاستحقاق و
 الاستحقاق كذلك لا يتقلب في نفس الامر سواء واجب او سلب
 قوله انهم ليس عرض الشئ اوله لو كان غرضه ذلك لم يقل يكون
 كل نسبة الى الموضوع قوله في الاصطلاح انه كما يثبت اليه قوله
 مادة قوله كما هو دأبه انه قال في افق اليقين اني انصرف عن

انفاسه فاعتقوا ان النسبة الحكيمة في كل عقد موجبا كان او سلبا
او شيوته وان في العقد السالب وزاد النسبة الايجابية التي في العقد
الموجب وان تولوا العقد السالب ومقابلة هو سلب تلك النسبة وليس
عمل بل سلب حل وانما يقال العمل على الحال واقضية وان لا يكون
ماوة العقد السالب بحسب النسبة السلبية وانما يكون الماوة بحسب النسبة
الايجابية وزادكم مما حدته مقتضى المحدثين من ضمن ان في السلب
نسبة سلبية هي دواء النسبة الايجابية وان الماوة يكون بحسب النسبة
السلبية كما يكون بحسب النسبة الايجابية الا ان المشهور اعتبار ما في النسبة
الايجابية لقطبها وشرتها ولا ندرج ما يعتبر في النسبة السلبية فيها
او واجب العدم هو واجب الوجود ويمكن العدم هو ممكن الوجود
قال ان السلب ترفع الذات او قطع الربط فان لم لا تصور الماوة
الا بحسب النسبة الايجابية وكيف يكون لا ليس بما هو ليس حال
وانما يكون مسمى حال ما هو مسمى لا بما هو ليس هو شيء سلب خروقه شيء

ضرورة ان يجاب احقهم من كلام الشيخ في الاشارات فيه قال ان النسبة
الضرورية غير سائبة الضرورية المكنية غير سائبة الا مكان قوله بالاجاب و
السبب انه ان يقبض الشيء عليه فكم وان كانت قطعا انه سبب القدر
ولما التاخر من قائلوا ان النسبة الاجابية مع غير مستقل لا يكون
ملاحظة بان ذات فلا يقدر العقل على اضافة السبب اليها حتى لو جذر رفع
النسبة ويلاحظ بها بل العقل من النسبة السلبية من غير مستقل بسيط
كما لا يجانبه والباطن الموضوع والمحول حال من استقام المحول فكم بعض
الاكابر ايضا قال السيد الزاهد ما ذهب اليه بعض التاخرين اما في
النسبة سائبة النسبة الاجابية سلبا محض وليس بها نسبة سلبية لا يصح
ما يجب الحاشية ولا يجب المحكم عنه ويشهد الواحد ان مطلقه ويدا
تفصيل الشيخ وقضيه من المحققين على خلاف قوله اما التفصيل اه يعني
لا يطل عدم كيف التبع السلبية الذي هو اصل كاستحالة ابطال التبع
الذي كالتحفة قال السيد كلام السيد مردود بوجه آخر ايضا وهو انه لو تم

ما ذكرتم نزم ان لا يكون المتعدي متعديا لان نسبة وجودها اليها ليست ^{مفردة}
وعلى طريقكم سلبا اليفه ليس بغيره فيكون ممكنات الممكن ما ليس نسبة وجودها
اليه ولا سلبها ضروري الا ان يجتزى في الممكن سلبا لنسبة على سلبه المحمول
وبه نستعين ان قوله سلب بغيره يتحقق في صورة امكن النسبة الوجودية ^{استدلال}
فان اراد الاول فيتنع محقق في المتعدي وان اراد الثاني فلا نسلم ان المعنى يوجد
في الممكن فعدم ضرورية الوجود في الممكن يعني وفي متن يعني ان قوله الدال
عليها حاه وبعبارة الدالة على النسبة جهة المفردة والاشارة لها في التحل
هي الجهة المفردة والصورة الحقيقية والكيفية القائمة النسبة لها في نفس الامر
كما عرفت مادة القصة ونظر بالانها اصل وممكن عنه قوله الجهة اقال
بأقر العلوم ان السبق شر كاتبا السابقين وهو ليس بشدة الاسلام
في السابقين قال في ما يبرهن مناس الشيطان ان حق الجهة ان لا يكون
بالرابط وذلك لانه جهة رابط للمحمول على شئ مطلقا وليس بمرتكز
مخصص فالسوربين لكيفية حل كيفية الرابط فاذا قلنا كل انسان كذا

ممكن ان يكون كائنا فهو الطبيعي ومعناه ان كل واحد من الناس يمكن
ان يكون كائنا فان قوتنا بالسور لم يروى من الموضوع الطبيعي على
سبيل التوسع بل لا يرد به الا من موضوعا الطبيعي على السور كقوله
جهة الزيل على جهة التعميم التخصيص في تفرع المعنى وصدرا الممكن هو ان يكون
كل واحد واحد من الناس كائنا ممكنا والذيل على تفرع المعنى
ان الاول لا شك فيه عند جمهور الناس فان كل واحد واحد من
الناس يعلم انه لا يجب له في طبيعته دوام الكساية او من الكساية ولما
قولنا يمكن ان يكون كل انسان كائنا على ان لا مكان جهة
الكساية والورود قد يشك فيه فان من الناس من يقول محال ان
يكون كل الناس كائنا اي محال اي يوجد ان كل انسان
هو كائنا حتى يكون المعنى ان لا واحد من الناس الا هو كائنا
فان بين المعنيين فروقا وانما في الجزئيات فان الامر بين فيها
تجرباين فمجيء واحد في الظهور والاختصاص قوله هما اى من الايجاب

والسلب مثل المكننة الخاصة التي يحكم فيها بعدم استعماله او يوجب السلب
قوله من حيث الجهة انه لا من سب السور قوله اعم انه فان يريد اقيام
مطلقة ومهمة لا متوجبة قوله هي اه اي الجهة قوله في مادة الايجاب
الضروري اه كقولنا لا شئ من الان ان يكون ان بالضرورة فان
الجهة هي التي اوترك في القصة الالته والموجبة ضرورية وليا التامة
التي هي كيفية نفسية الالهائية ضرورية مع ان القصة كالموت مع الحكم
وقولنا لا شئ من بان ان بالضرورة صادق مع اختلافها فان جهة
الضرورة والمادة لا تنسج قوله كما وثية على رايه اليهم مع ان الجهة اي
الضرورة محذرة مع المادة التي هي بالضرورة الطيف في قولنا لا شئ
لان ان ليس يجوز بالضرورة وكذا لا شئ من الجربان ان بالضرورة
صادق مع اختلافها كما عرفت قوله بينهما اه اي بين المادة والجهة
من حيث انها كيفيات قوله ان الوجوب اه فان الضرورة بين
قولنا لا شئ من الان ان يكون ان مبدا من الضرورة التي بين الان

بين ان الانسان حيوان قوله للعوجب انه لما عرفت ان استلزامه نسبة
السلبية يستلزم وجوبه لا يجايبه قوله الواجبة الحزبية والاولى ان
يقال اما واجب المضمون الاخرى قوله على تلك التقدير اه اى
على تقدير عينية الجهة الحقيقية بالجهة الحكيمة قوله الى ذواتها اه اى
اللزومات فالعنى ثبوت النزوجية منكم لا يرتفع ليس بالنظر الى الغير
بل بالنظر الى الغير بل ذوات الاريجية الى ما يوجد بالذات لان
الحاصل ما لم يوجد اللزوم لم يستلزم اللزوم قوله والقيم اه اعتبارها
على قوله انما تصور حاصله ثبوت لازم الية انما تقتضى نفس الية
التجوية بالذات ولما التوقف على الجعل فبالوض لان الليات
من الكمالات وكذا التوقف على وجود الليات يستكون حاله
الاتقاف مخلوطة بالوجود فان الموجبات تقتضى وجود الموضوع
قوله من حيث انها استلهمت اه الغير ان يراجح ان الى الليات
واما الى لوازم الليات ولا بالذات متعلق بقوله استلهمت

غاية لذات وركبة جرمين قوله بذلك الحكم اه اي حكم نبوت الحق
للا ربقة وصفية اي مثل ذلك الحكم وفي بعض النسخ وصفية اي
يكون القضية المحقوقة حلتية هذا والله اعلم بالاجواب قوله سبحانه
اي في بحث الوجبات قوله الجواب اه وهو قوله وفيه ان هذا
التفاير قوله بالقياس الى وجود الشيء في نفسه قال الفاضل عليه السلام
ولا يخفى ما فيه فان الامكان على طريقة قوله ولذا اه اي لان الوجبات
الغير التماثية يحصل على طريق التعداد اي قوله سبحانه حاله اه اي
باعتبار قوله كشر وطه اه لانه قد يجعل الوصف شرطا قوله لا اعتبار عدم
اليعين اه واللام بين غائية حاشية بل يصير مساوية للوقية قوله بمرتبة
اه ليس بينهما فرق عند السيد الباقري في قوله كذا يظهر عند بيان الدوام
قوله لقصد وقصده اه اي تمامه قوله على الدوام اه فذلكون زمانا كجب
استمرار الوجود في جملة الزمان من الزمان الى ابد وهو المقدم الزماني
ليقابله الادوام الزماني هو الحيز الزماني من جهة تخصص الوجود بالزمان

الوجود بان اوسع من الزمان فقط وقد يكون وهذا متعالي
وذلك بحسب الوجود العرف المقدس من الاستمرار والاستمرار
سبق الوجود الشارح عليه ولم يوفه اياه في الامكان وان جاز سبق
العرف عليه في الحان العقل نقط وهو القدم الديمى وتقابل الادام
الديمى وهو الحدوث الديمى بحسب سبق الوجود العرف عليه في الامكان
بحسب وعاد الديمى وقد يكون سريعا متعالي من الديمى بحسب القدم او
الوجود ونقد سابق الزمان ومن تصور سبق الوجود عليه في الامكان
او في الحان العقل ومن تصور لم يوفه اياه في مطلق نفس الامر وهو القدم
الديمى في السابق للوجود الزمانى ويقال بل الادام السرى وهو
الحدوث والزمانى المساوون للامكان الزمانى بحسب سبق الوجود عليه
في الحان العقل قوله تسليم من التفتة الى البتة اياه القدر يبقى لوجه
التسمية قوله سلب ضرورة الطرفين اذ لا محال الضرورة الطرفين
ككونه وجهيا لا تضام الناقضين ولا ضرورة احد الطرفين ككونه مرجعيا

ان ضرورية اذ في مائة الامكان اذ في مائة الامكان
 الطرفان ضروريين ولا احد منهما ضروري الاخير غير ضروري بل كليهما الطرفان
 غير ضروريين وهو المطلوب اما المبدأ الاول فخلد ان احدي الطرفين اذا كان
 ضروريا يكون الطرف الآخر متصفا لانه لو كان ممكنا لكان حقيقة فحينئذ افعالنا تقضي
 وتكتب بالاحتمال والمطلوبان الثاني فخلد ان الطرف الاخر متصفا بكونه
 مستحالة الطرفين بل يكون احدهما الطرفين مستحيلا وقد خصها به الامكان
 فقال على سلب الضرورية ان الزاوية من الطرفين في الاستقبال قوله في المقتضاه
 فاذا كان الخير الاول صحيحا يكون التقضية موجبة واذا كان ساليا يكون
 التقضية سالبة قوله بانها التعاليل كالفريقين والاشئين قوله ان ليس
 موجود الزاوية في ذلك بل هو قوله لا يمكن قوله ليجعل امارة فان اصلح في
 فعلنا هذا لنعلم ان يكون واجبا ان كان الواجب ما يكون وجوده وشيوة
 في نفسه واجبا ان يكون شيوة ووجوده غير واجبا في الزاوية
 المشهور بذكر الامراض اوله ثم بآراء شيعة ما يات قوله في هذا الموضع

اعترض على ان اثبت الذات ليس بجبل الجبل
قوله هو هو لذاته به كان الوجود المطلق هو المبدأ والمبدأ هو
في الاسرار الالهية يا هو يا من هو يا من لا هو الا هو فكيف مع عدم
الجبل بين الشيء وقبه وبين ذاتياته قوله فزاد به ما فيه
الي قوله فقولنا ان ان ان وقوله فقولنا ان جبل قوله وبعض الناس
اه انما قال بعض الذاتيات لان كل الذاتيات من الذات قوله
لا يكون يفتق وافتقاده اراد بالفتق العلة الخارجية عن الذات
وبالافتقار عليه الذات قوله ليس اه استفهام المجازي قوله واما
لمحق اه الى المعارض قوله انما يستدعي اه اي الذي يستدعيه
قولنا هو تقرير الموضوع فقط من غير كماله عن صدره من العلة
قوله على ان ذلك اه اي التقرير قوله فاذا توقف اه اي اذا علم
ان ذلك القول لا يقتضي التقرير الموضوع فقط قوله لا بالذات
اه اي انص التوقف بالذات من جانب خصوصية الذات لذاتها

قوله ان صفة سلبه جوابه قول على سبيل الكل غير الكل الاول
يعني ان كان الموضوع بحيث غير ما هو الموصوف فان لم يلاحظ هو المحل كما
ثان العوارض يكون صدق السلب كج صدق الايجاب اليه
عليه خارجية او ذاتية واما اذا لم يكن كذلك كما هو شأن الذات والذات
ليصدق السلب انما يكون من جهة لطلان الذات لا يخرج صدق الايجاب
الى علة كافي قولنا الان ان ان قولنا ليس به فبني المكان
السلب من جهة لطلان الذات لا يخرج صدق جملة عليه ايجابا الى مقتضى
واقضاء لانه ليس بماله ذات فانه كان له ذات فمحتاج الى علة
خارجية او ذاتية قوله ببلغة انه قوله في استعراضها من هذه الباطنة
على ان الذاتيات استعراضات فاولى ان يقول انما يدل على كونه
تصور الذات غير متفكره عن تصور الذاتيات قوله لا عدم احكامها
اه اقول وبه نستعين السيد يقول عدم التفكاك تصور الذات
عن الذاتيات انما يدل على سبيلها وثبوت احكامها لا غير فلو كان

فلو كان الجاعل للشيء والشئ بلزم تحصيل الجاعل لما ثبت وقت
تصديقه بل لو علم بالصواب قوله هذا الشئ اه اقول وبه نستعين
كون هذا الشئ حادثا وتحتاجا الى محدث من سبيل الاتفاق
فانه لو كانت الالهة لا مكانية وارجية ودرامية لم يكن هذا الشئ
حادثا وتحتاجا الى محدث بل يكون قد يمازور يا قوله ترجع
اه اقول وبه نستعين تحققة وقت سبب تحقق الالهة الا ان
في وقت ولو كان الالهة دائمة لكان ذلك الشئ دائمة لم يتحقق
ليقتدرون وقت قوله وجعلها عين جعلها اه اقول وبه نستعين
السيد يقول ذلك الغير ويقول لا يصحح الى الجعل بالعرض و
على سبيل الاتفاق سبب كون الالهة ممكنة ولو كانت الالهة
لم يكن ذلك الشئ حادثا وتحتاجا الى الجعل هذا والله اعلم بالصواب
قوله بالنسبة الى الواجب اه اقول وبه نستعين ان السبب في الكليات
بان الشئ والذاتيات لذات من غير مقتضى واقتضاء وثبوت

٤٠
الواجب من احدها على ان لم يوفق مفهوم الوجود والاستدلال الى الواجب
قوله تعالى في الضرورة اه لا تك رقت متشككون مفهوم الوجود هو
الواجب كونه غير محتاج الى الجاهل مستقلة بذاته قوله يدل على
له لان الذات في الكائنات باطلة يكون ثبوتها وثبوت غير باطل
بالعلة اقول وبه متعين قد عرفت ما فيه من ان الثبوت الذاتي
والذاتيات للذات على سبيل الاتفاق وان مفهوم الوجود
الواجب بالافتقار قوله منقطع اه اقول وبه مستعين بالمتقطع
ما في الحاشية لانه قل ان صدق السلب يوجب صدق الايجاب
الى مقتضى افتقار مفهوم الوجود الى الكائن بحيث اقل الوضوئيات
الواجب تعالى ولم يلاحظ هو فوجد السلب في ذاته فصدق
مفهوم الوجود عليه يكون باقتضاء الذات لوجود الكائن بحيث يلاحظ
مع ملاحظة الذات فلم يكن من جنس ما قلتم قوله لا تقدر باراهن
الوجود خارج عن الهيئة لا يوجب عليه ما وثبت لها الا من يتقارن

المقتضى او باقتضائه كافي اليه الكثرة والحقيقة الواجبة بخلاف الذاتيات
فان ثبوت الذات بدون الذاتيات لا يتصور فثبوت الذاتيات
بدون الذاتيات للذات مستحيل في ثبوت الذات فلو كان ثبوت
الذاتيات للذات يقتضى او اقتضاه كان تحصيله الى اصل
قوله بدون لقرار الموضوع اه اقول وبه نستعين قد عرفت ان الوجود
لما كان خارجا عن الذات محتاجا مع ثبوت الموضوع الى مقتضى
او اقتضائه بخلاف الذاتيات فالفرق بينهما واضح قوله ينافي ذلك
اه السيد لا يتكبر ذلك لان عرضه ان ثبوت الذاتيات للذات
ضروري وعدم الضرورة والامكان انما شافى ثبوت الذاتيات
من جهة بسطه الربط الالهي والامكان ذلك والامكان من
القوي ايجار الامكان قوله مطلق تقرير الموضوع اه كلام حق و
لعل كلام السيد حل طريق الغرض يعني ان ثبوت الذاتيات
لا يحتاج الا الى التقرير والموضوع فقط لا بد من صدور الالهي

ان الاصلح الى الصدور من الما على لو كان مفهوما من طبيعة الربط
الايجائي فرضيا لان الطبيعة الربط الايجائي لا ينفق الا تقرير الوضع
فقط قوله من تلقا خصوصية الحاسيتين انه يمكن على سبيل الاتفاق
نكون الحاسيتين من الطابع الاحكامية فكم المحقق الروائي
اهو السيد الباقر من ان الروايت محبولة بالذات بل ما هو
يؤرض على سبيل الاتفاق قوله حال كلام هذا المبرور وهو ان
لازم الية ثبوت الزوجية الاربعون المستند بالذات الى
نفس الية التجوية ولا يتوقف ذلك الثبوت الى الربط على
الية الا فاعرض اه ما قال ويرد عليه ما اوردوه ايفم قوله
ويمكن التقى اه اشارة الى الضرورة بهذا المعنى لا يستفاد
من كلام اكثر الزائنين قوه ضرورية ازيلية اه بالنظر الى
الغير قوله ضرورة مطلقه اه لان لازمية لعدم لقاء الا ان
قوله لا يحقق الممكنية المراتية اه لان الضرورة لازمية يكون اما

نفسه لا يقتضى

المحيرون لما يجب الذات او بالنظر الى الغير الكلمة الزائدية ^{الضرورة}
 الاذلية انما يصديق او لم يكن ضرورة مطلقة فوله الكلمة الحكيمه وهما
 الضرورة بالذات وهي متحققة في جميع الكلمات متباينة للضرورة الذات التي
 هي قسم من الضرورة المطلقة وليست بتباينة لها بل خاصة من تقيدها اي
 هي عدم الضرورة مطلقا اعني الكلمة الزائدية فوله من هذا ومن بيانها علم
 الضرورة الزائدية بتحقيق الضرورة الاذلية في الواجب تعالى والممكن ^{العلم}
 للحق المحقق الذي في حال في وقت شبهة عدم منافاة الضرورة للمكان ^{والحق}
 لان الضرورة المطلقة هي الضرورة بشرط الوجود والمكان ضروري لهذا
 المعنى فهو الامكان يخرج الضرورة بشرط الوجود واما الامكان الزائدي
 فيجب ان الضرورة الاذلية فتدبر قول الاذلية له الزائدية لانه قال
 عدم المنافي للضرورة الاذلية الامكان والامكان يجب الذات
 فينبغي ان يريو بالاذلية الزائدية التي يتحقق المنافاة والتناقض وهي تتحقق
 الا في الواجب التي يتحقق المنافاة والتناقض وهي تتحقق الا في الواجب ^{منافاة}

١٠٠
 ١٠١

١٠٢
 ١٠٣

قوله والفردية بشرط الوصف انه وما ينظر بالبال وربي اسم تحتها الحال ان
المحقق يجعل مادام بشرط لا يعرف فلا يلزم التخصيص لان الفردية
ليس عنده هي التي تكلم فيها الفردية بثبوت الحول للوصف سواء كانت الفردية
او عينية بشرط الوقت الوصف قوله فانه غلط فيه انه لان صدق الوجود
ضروري اذا اخذ مادام الشرعية واما اذا اخذ ظرفية فليس بثبوت الوجود
لزيمه فوري في وقت وجوده والعبرة في الفردية مادام الفردية تكون
الا مكان الحاصل يحكي انه لان صدق الوجود عليه وسلبه في فردية
بالنظر الى الازات لا بالنظر الى الغير فيكون هو المكان خاص كل قال
المكان منطوق قوله عن الفردية اوضح ان الفردية في الدائمة قد يكون
بالنظر الى الغير مكان في قولنا انك حرك واما قوله للفردية انه غلط
الا مكان الخاص عبارة عن عدم ضرورة الوجود والعدم بالنظر الى الغير
لم يكن مانعا لضرورة العمارة بل يمكن الاجتماع بها كافي المثال المذكور
فكلمة الطلق انه حتى يحقق الناقض فليس لمطلق انه لان بها ضرورة بالنظر الى

بانتظار اني لا اقله نقول عنه غير انه مجهول عدم الكثرة الخاصة عن الوجود
والله وادعته فكل قولنا نريد موجودا بالاطلاق بيد وانما صادق مع
الامكان بل خاص النطق في زعمك وعلى هذا خيال الغافل الذي هو
الشيء قد فرض في اذهاني اثبتت ان السلب لا يثبت في اوقات
فوجوده ليس ضروريا قوله انه لا يشان قوله لا تنافي اذهاني الضرورة
لان ان السلب لا يفرضه على زعمك صادق مع صدق الامكان قوله
انكم سألنا اذهانا عن مقتضى السلب بقاؤه قد فرض عدمه اذهاني عدم الزات
لان زمان الزات وبيان السلب بايجاب الفرض وبيان السلب
لا يكون الا زمان عدم الزات فكيف يستلزم الايجاب الاستدلال
وجود الزات قوله قطعا انه لا ينافي لانه اذا صدق الزات وادعاه صدق ما دام
الزات قوله ويخرج من هذا انه بان افعال السلب وادعاه
الزات في الوجود اذهاني اثبتت ان السلب لا يفرض في اوقات
ذلك اذهاني السلبين لا يكونان في نفسين متبوتين حتى يحقق النسبة

بين السنين كسنة الايامين لم يتحقق هناك سنان يقدر قوله كذا في
الاجابة الضرورية المطلقة انما هي الالزامية الضرورية قوله منها اي ان
الشكل الاول كالكبرى التي كانت من غير الوصفيات الالزامية كالتقدم بالتحقق
في هذه الصورة ان قولنا كل مكشف بالضرورة ولا شيء مما يشك مكشف
بالضرورة على فرض الحسن مع انه لا يصف ما شيء من المكشف مكشف بالضرورة
لان بعض المكشف مكشف بالفعل وهذا هو الالزامية الضرورية والاشارة
المطلقة فانه متى صدق ان البتوت في جميع الاوقات ليس ضروري بل يصدق
ان البتوت في جميع الاوقات غير ضروري ومنها عدم تبديل الالزامية الضرورية
الارضية لان معنى الالزامية الضرورية والاكتمالية انما يرجع الى الوجود وهو يكون التقيد
بها تحصيل الحاصل ومنها غير ما قوله بالضرورة لا اذ ياراه ان كل منكشف
بالفعل او بالامكان هو به من الشك الثاني قال الفاضل عليه السلام
والحق في الجواب ان الضرورة ما علم الزات كناية عن الضرورة الخارجية
لوصفيتها والوقية والبدولية لا علم قال في الحاشية الالهية اي الالهية

ساج ۶۲
بالبطلان قوله هو بمعنى انه لا يمتنع ان يكون الحق كونه اشیء على انه لا يمتنع
المطالع قوله معتبره معتبره فبقوله لا يمتنع ان يكون الحق كونه اشیء على انه لا يمتنع
وجديته ما فيه ان هذا الجواب انما يتم اذا كانت الوجبة المودعة خارجة
الالباب البسيطة حقيقة واما ان كانا حقيقتين او خارجتين كقوله بل انما
نحو ان في الوجود قوله واللام يصيد انه لا يمتنع الوجود بل انما يصيد
لم يصيد فكذلك القول لان سلب الان من مقتضى وجوده عند وجوده
ضروري ليس يصادق لان ذلك في وجوده عند وجوده يقتضيه
هو ليس يصادق لان عدم الان من مقتضى ليس في ضروري بل في ذلك
فيتم ارتفاع التقيضين قوله لان السلب اى عدم ثبوت الان من
للمتعارف حال كونه فقيده الوجوده ليس في ضروري لان تلك المفرد يصح في
الموضوع اعني وجوده عند وجوده لم يوجد قوله دون صدقها في الشرح
القديم فيجوز صدقها حين استعمال الموضوع اليعنى والعموم انما هو بهذا الاعتبار
والتعريف في هذا ان الوجبة حصة اليقرر والوجود بخلاف الالباب اشیء على

اي التقيد معتبر في المتنون والحقا لا دون العنون والممكن منه قوله دون
صدقها اه لان لو كان الاتصاف معتبرا في صدقها لم يصديق السالبة عند عدم
الموضوع لان الاتصاف بالوصف فرع وجود الموضوع قوله انما يتقدم
فانه لا يصدق حروقة سلب الوجوده من زيد حال كونه موجودا وادارة كذا
فيه السلب او السلب بعبر الفناء سلب الوجود مع زيد في ذري حال
كون السلب مادام كانت الموضوع موجودا ولا يخفى ان في تلك العنون
منها ما يحري قوله وفيه ما فيه اه لعله اشارة الى ان الضرورية اذا كانت
حكمه فصادقة في جميع الصور اما اذا احدثت من اية فلا يصدق في
صورة او اشارة الى ما مر سابقا هو ان التقيد ليس في الممكن عنه
فحال جميع الصور مساوية وغير ذلك كانه تصورنا الجسم ممكن او تصورنا
الجسم في زمان وغير ذلك قوله فلا يتصور الجواب اه لان تصورنا الجسم
متغير فنيته خارجية قوله وبالحال المذكور اه لان الممكن في تصورنا الجسم غير
مغاير الوجود مع انه يلزم عدم التناقض بين تلك التقنيين قوله ويمكن

وكنين ان كونه المحل اه كقولنا ان ثمان موجودة بالضرورة قوله شك
نقطة ما معنى تقييد الشيء بزمان نقصد قوله والمعنى المطلق اه اى التباين في الزمان
لا حاجة اليه في تلك القضية وايضا قوله لا يترك اه اى العموم والخصوص
لكن بعكس ما في المعنيين فانه اخص به لانه لا يصدق السلب بالفعل
اوقات اذ لا يصدق السلب بالفعل في الازل واما يصدق السلب في
الازل لم يلزم ان يصدق في زمان الذات فيجوز ان يكون زمان الذات
غير الزمان الذي يجوز من الاكل ووجد فيه السلب ففي كل حادث اه
اشارة الى جواب الشك الدوام بالازل اه لانه فرض الموضوع حادث
قوله الحكمة اه اى الضرورة بحسب الضرورة الذات قوله القيد قيد الوجود لانه
اذا كان ثبت المحل للموضوع ذاتيا في زمان وجود الموضوع كيف يوجد
بالفعل في زمان الوجود فاحمل جواب الشك ان ما يفيض لا يصدق
وما يصدق فليس يفيض وليس على ذلك كلامه اياتي قوله في التفسير اه
حتى لا يتحقق كلامهم ويظهر مقابلين مرادهم قوله من تشوئش وقت اهل اه لا

من المواقف في توفيق تلك التقيين ووضو القوم لهم ما يراه غير سديد
التوجيه الى ادراك تلك الحقيقة قوله في ردوا المقام او الدوام مراده العلم
اراد ان ما ظنه ينسب على كون تقيض الضرورة الكسنة وتقيض الدائمة المطلقة
العامة واما اذا اتى على ان تقيض كل شيء رتبه كما ذهب اليه السداسي فمقتضى
سلب تلك الضرورة وتقيض الدائمة سلب ذلك الدوام كما ذهب اليه السيد
الباقر فم لا يصدق الدوام وتقيضه اي سلب الدوام في اشكال المذكور
اي راد ان تقيض الاطلاق العام الدهري الدوام الدهري ليس مطلقا بل
اذا اعترف بقدم المجررات مطلقا كما يقول الحكيم واما ادراكه بحدوث العلم
حدوثا دهريا كما يقول السيد الباقر فتقيض الاطلاق الدهري لا سلب الدهري
لا الدوام الدهري لكونها في اشكال المذكور ثم اعلم انك اذا تكلمت في مباركة العلم
فظهر لك وضع اعراضين اللذين في الشرح القديم على المتن قوله في الضرورة
لكون الشرط ما يتوقف عليه الشيء قوله نفس الذات اه مثل قوله الان في
حيوان فان ثبت الحيوان للان في زمان الان نية وبشرط العلم فوري

١٥
 غير صريح في قوله الموصوف المتعارفين هو انما قيد لانه اذا كان متعارفا
 بحكم ضرورة ثبوت المحمول للموضوع يشهد بالموقف كل من ينظر فيه في
 ادراى بخلاف ملاذالم يكن متعارفا فلم ينافى لما يدعى الكفاية فيه من
 علته اه لانه يمكن قوله سواء اى بالكمالات فكلما صدقت الضرورة في زمان
 قوله لاحكم فيها كونه من المقصودات فحواه وبها اه اى عدم كون المحل
 حجة لنفسه المدعية قوله انظر الى عدم الادعاء في قوله وذلك
 خطا مرة قال التليد ان الامكان لا يوجب في جانب المحمول فريد قائم
 بالامكان في قوة قولنا زيد ممكن ثبوت القيام له ومعناه زيد ليس بـ
 القيام بـ كما في روى المكانه حكايته عن سلب ضرورة السلب فلا قيد
 في الاثني لا فقط وما يشهد به الضرورة السليمة والقطرة القوية فلا تـ
 بما قال في ذلك خطا ما انتهى الى قول وى نستعين لا يخفى انه تكلف ومـ
 ليعنى النظام الصحيح وكونه النقص من قوة قصته لا موجب عدم
 اعتبار بالانتهى ان الدلالة عند التحقيق ضرورة قد لا يوجب عدم اعتبار

وعدم بيان احكامها مع ان حال الضرورية مثلا ايضا كلف فلا تقتصر بالكلية
حيث ان بالضرورة في قوة قولنا زيد ضروري ثبوت الحيوانية له ومنها
وليس الحيوانية منه بضروري بل كانت حكايته من بسلب ضرورة السلب
فلا تفيد بها الا في النقطه قابل ومقتضى من التليذ ايضا بان الكلام
في القضية الممكنة فاحدا لا مكان قيد المحول خروج عن التراجع صحيح
القضية الى الضرورية اقول ولا يستقيم ههنا ان يقول ان التراجع
انما كان في كون الممكنة قضية ادبت بقضية وهو يعلق الممكنة قضية او
ليست بقضية براسها بل راجعه الى الضرورية والحقان نوعان فحاصل
التقريرين قوله واصل النسبة بالثبوت به الاستفاد من حل المحول على
الموضوع سواء كان متحققا في النفس الامر ومنصفا فيه بالضرورة او لا
او بالضرورة او لا يكون متحققا فيه بل ينصف في النفس الامر بالاتباع قوله
لاستطاع عليه اه بعيد نوا على كفي المتين من قوله وذلك لا يضر قوله
يتوقف اه لا اشغال ذلك القول على القول قوله تضاده بان القول

[illegible]

والثبوت العقل ضرورية الوهم قوله زائدة على هذا المعنى انه معنى الحق
الثبوت النفس الامري بالاتباع الفضة الفعلية بالاتباع قوله
متحقق وصادق اه فلم يتحقق بالاتباع لان ما يتحقق بالاتباع يكون
موجودا متحققا ولا بد من متعلقه لان جهة الفضة فيكون الثبوت العقل
لان من غير تحقق قوله والصدق والكذب لان الثبوت المطلوب في
كل قضية وما معنى الصدق الفضة لا يتحقق ثبوت المحول للموضوع
واذا تعلق العلم به حصل الصدق لاى له قوله بعيد من التصديق
تعلق عند ذلك الاستعداد قال الفاضل مرزا جان الحق ان يقال
ومتناع النسبة في القضية بضرورة الطرفين المتقابلين النسبة
اخرت العرض فيها ولا شك في تحقق الطرفين المتقابلين في النسبة
المتحدة مما مل انتهى قوله فالمسكيت به الامري بالاتباع بصدق
به من حيث تمنع وصادق ومن جهة الاحتجاج صدق الصادق من جهة
تحقق الثبوت النفس الامري العقل قوله بغير الداعي جهة كنهه

قد تم تحقيق الموضوع في هذه المراتب كطائفة القوم والادوات ورفع في كل مقام تحقيق
 برون تحقيق المطلق غير محقق وكذلك الحال في العبد برون الادوات
 بالمطلق غير جائز والموت عند الموت والحي عند الحياة في المراتب المذكورة
 وقد واصلتم تحقيق الاتساع بثبوت كسوف الربوبية والادوات في كل هذا
 يتم الامام والادوات في مخالفة كلام القوم ولا يتبقى الكلام المصنف فالحق
 مع كون الامكان كسوف النسبة الى الله تعالى ولا يتخلل للاحق
 في الكتاب كطائفة من ادوات العلم والادوات في العلم والادوات في العلم والادوات
 قوله على وما قيل في هذا من ان على تحقيقه بان لا يرد عليه وهذا القول في
 بما قلنا قوله كان حقيقة من الاستعمال في النقط في ارضه قوله بل لا
 له فانما استعماله في بعض القرائن في ذلك المعنى في الاستعمال
 علامته الحقيقية قوله ليست الاصلية زائدة على القول وبه يستبين
 لا يثبت من ما قلنا ان العمل في الشئ لا يثبت في الشئ من عمل
 في العمل على الموضوع في الحقيقة في العمل في العمل في العمل في العمل

الامكان فان وقع على الشرح قوله لا يتقدم كون المخلوق بل قد اورد بعض
المفسرين سند هذا المصطلح بان الاصطلاح وقع على ان القضية التي حكم فيها
بما يورد عند الاطلاقات فوجب مطلق ولان علم فيها على ان هذا هو المصطلح
الشرعي ان مطلق القضية الدالة على اثبوت مطلقا لم يتحقق بها عرض
على فلم يثبت لم يسمى بالعرض انما يتحقق بما يدل على المعنى البتة واد
على ما نريد يسمى الاول مطلقا والثاني موصفا لما يحكم به انقص الباطل
في كلمات المتكلمين ولعل الله يحدث بعد ذلك امر انتهى لقول
نفسه في قول الاصطلاح على ما قاله ذلك الغفل في حيا الحق ولا يملك
الاصطلاح كل ثم يقل كثير من المهرة عن المتأخرين ان المطلق موصوف
بذلك منها في بحث الوجبات لانهم وفقوا فاصطلاح المقوم وعارفون
لكلمات القديس واد الله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
قوله من غير تفاوت اذ في الرفع لان مفهومها مركبان وشارحة الى
القضيتين وانما هي دلالتها على البقيتين التامتين في كلية والمرتبة

[illegible]

والا تقرير الجواب المذكور الكتب فهو ان كلنا نقدر الحكم بالفعل وتعدده
بالقوة غير محصورا والحكم على الشيء يكون على البعض منه وعلى سائر اجزائه
على ان المقدور يكون سببا لادعاء بإمكاننا فلا يتحقق في معنى
الشكل الاول فلا يجب تركيب المحمول المقدور بقول الضيق
اشارة الى اننا ذكرنا انه يجب الصدق ان يكون المفرد مستقلا
يحمل بعضها على بعض قوله اي صدق مفهوماتها اه فانه الموضوع
والمحمول والنسبة بينهما واما المفهوم المستفاد من زيد قائم فلا يشترط
القيام لزيد اي التركيب الاضافي في حكم المفرد ليس فيها لادعاء
الكلي اه لان الثبوت الذي بين المحمول والموضوع لا يشترط
مثل القيام والزيد ما بين الثبوت الذي بين المحمول والموضوع
لان الشخص الاعراض والامور الاعتبارية باعتبارها محال
العلاقات كما تقرير في محله فالاحمل الموضوعات والمفاهيم
من القضايات كالكلام الغير قوله لا شتمها اه وكلون لا يستفد

٦٩
سنة في الاضافة وحيث كانت مرتبطة بغيرها اصطلاحا ايجابيا وروابطا
والتي كانت مرتبطة من غير رابط آخر كما لا اتصال قوله بحسب مذهبنا
انهما لثان فلازمنا في الصدق متساويان والثاني ملازم صدق
الاولى كما لا يخفى من غير ممكن فاعلم واضع مطلقا والثاني تفريقا
وهو باي تنافيا في الصدق سواء تناقض ام لا متساويان والثاني
لتناقض في الجملة فاعلم واضع من وجه قوله من اعتبار كلمة على
لان كلمة الحمل في لغة العرب على ما ان صلتة التحقق كلمة في كلام
منها قوله يتبين انه لان الصلة لا يمنع من محبة ما لم يخالفها بعد
مذكورة في اللغة لانه كالبطلان البحث والاتفاق قوله ومن ثم اراى
فمن اصل قولنا الكلام على احدى الراى قوله فيها اراى في
الاصحورة كما عرفت سابقا قوله بسيطا انه لان اثباته بعد كل
في حق قوله بها متساويان انه فالكلمة الراجية والبطلة العامة متساويان
لان يقيى المساويين متساويات والاطال بحث الاتفاق محتاج الى

الزلايل وما لها وعليها قوله من منافع على يد الله الحكيم في خلقها
وهي ما بعد الطبيعة قوله وحيدته التي حين عرفت الحكيم المطلق قوله
في جميع اوقات الازات ليس بغيره من هو اعظم الحكيم الحكيم الحكيم
التي يحكم فيها عدم ضرورة الطرف الثاني في الطرف الاول ضرورة الطبيعة
او دراهم مطلقا ومجملها مطلقا يحتاج مع ضرورة الحاجة والاعتماد
النسبة فقد يوجد من غير ضرورة في دراهم عليه قوله من اوقات عدم
اه باين وقت معين ووقت ما قوله ان الله الحكيم اراه انكم فيها
عدم ضرورة الطرف بالتقابل وهو الايجاب فكيف يتحقق عند
ضرورة قوله وجود الفات اه في كمال الصديق كمال الحكيم كماله
لا يصدق الا بالية لا يصدق الا بالية كماله كماله كماله كماله
المسب من ذلك معين او وقت ما من اوقات الازات من
الاجابات فروع في جميع اوقات الازات على الفرض قوله بقص
الضرورة الازلية اه فلا يوجد شيئا عدم في وقت معين او غير معين

3

روغير معين حتى يصدق ان البتة و لو قد اذات البتة البتة ولا يصدق ان البتة
بل جميع السوابب من قبضتها في هذا الحكم لا لا في اوقات سلب ما هو باق في كمال
الشيء كمالا في حالة تصديق حين كون الالجاب ضروريا في جميع اوقات بالنظر
الى الحالة ان الالجاب غير ضروري بالنظر الى الذات او الحالة فلو اعم من
الركبات اذ ان العام من جميع البسيط والقيد بعام من قيد جميع الركبات
يكون احيانا مركب من القيد ولا يقيد عام لا محالة من جميع الركبات احيانا
لا يقيد ولا يقيد عام لا محالة من جميع الركبات احيانا باعتبار القيد والقيد محله
وهو اعتبار القيد فقط بل انما يتناول على الاصول المدققة في سادته لا وجوده
لان في تساوي البسيط والقيود لوجوب تنوع الركبات منها قوله الكلام
او بيان يقال يصدق في مادة تكون الوقتية المنتشرة ولا يصدق الكلمة العامة
من الحالة لوجوب ارتفاع العام ارتفاع الخاص قوله القيد القيد اذ بان
يقال لا يصدق الوقتية بعد صدق الوقتية المطلقة بها كما عرفت فان كان
مصدق في العام لوجوب عدم الخاص وقس عليه المنتشرة والتوجيهين الآخرين

قوله مثل ما عرفت انه بان يقال في الوجبات سلم فاعلم ان في وجوب الفرض
مطلقا او في الدوام مطلقا وحدث الفرضية لانه لا بد في الوجوب مطلقا
ان الايجاب انما كان ضروريا في جميع اوقات الزمان لا يصح ان يثبت
المطلقة العامة مع انه يصح ان يثبت المطلقة والبقية المطلقة فلا يثبت
الالباقية المطلقة فلا يكون الالباقية المطلقة اعم من يتك الالباقين و
الجواب ما عرفت ان التزام عدم صدق الوقتين او التزام صدق المطلقة قوله
قوله ضرورة ان المطلقة اخص البسيطة اه لانه انما كانت الضرورية في
جميع اوقات زمانه فيكون ضرورة وكان الضرورية في الدوام جميع اوقات
الوصف لان اوقات الوصف بعض اوقات الزمان لا جميعها و
ما ذكره الامكان هو ما من ممكن العموم لا يثبت لها زمانا على
التحقق فقد عرفت تساوي الضرورية والدوام قوله في هذا القول فيكون
الضرورية اخص من الشرعية مادام الوصف فانه اذا كان يثبت للكل
بالموضوع ضروريا في زمان الزمان فيكون ضروريا في زمانه بالوصف

الوصف من زمان لانها قد قوتها اخص الركبات اه لان الضرورة مادام
 الوصف من غير دوام التي هي مفهوم الشرقة الخاصة مستمرة للضرورة في
 وقت معين هو وقتها الوصف وقتها من غير دوام والوصف في
 الوصف من غير دوام والصفة من غير دوام وضرورة وقتها في الشرقة
 من غير مكن وانما على الشرقة فالشرقة الخاصة والوقت الخاصة
 متساويان لانها اذا احدثت الضرورة شرط الوصف والتفصيل في شرح
 المطالع وفي المثال انه لو احدث هو كل كانت محركات الصالح مادام كانا
 قولنا ليس لضرورة انهما تحقق الوصف ويتحقق الشرقة في تحقق الوقت
 الشرقة فواسا قد يصف اه من ان ليس الشرقة من غير الشرقة الوصف
 للوصف اه قال قوله بشرطية اه لو كانت تعريفها سببا لاعتبارها
 وقتها الى تعريفها في تعريفها اه قال العاقل الوصف الشرطية كالمس
 العالي لها مفهوم محصل حقيقين به كما لعلها ولا تقتصر على تعريفات الزمان
 والحق ان للصفة اقسام ثلثة اولية الجلية والعلية والبنية لانها

الاحكام والاشياء معان تجعل في مرتبة واحدة بالقياس الى مفهوم الحقيقة
 موجب الحقيقة اخرى في مرتبتين واولى ان يكون لها مفهوم محض بلان مفهوم
 فهو لبيان ولا يبرهن ان يكون في مرتبة حقيقة كقولنا الحقيقة في قولنا الحقيقة
 فعل غير والغير جواهر الامام الاولية حقيقة الحيا والشرية ومفهوم الحقيقة
 يطلع وانقسام الامام الى اقسام من ان يكون له في القسم عام الى
 لا يشترط في القسم خاص لا يشترط في مفهوم قديم في ان هذا القسم للمشي الى
 نفسه لان الامام قسم الى الامام وغيره في انقسمكم به او هي قسم الامام
 في الامام التي عشرة له تسعة عن المفصلة وثلاثة من المفصلة في وبعدها
 المعنى انه انما في الامام في الامام من الوعد والاولى السابغ الحقيقة
 ولها ما المعنى الاول في الامام على ان كل الامام في واليه الرجوع والاباب باب
 الامام على ان كل الامام ليس اليه يعود ولا يرجع ولا يفرق ولا ان الامام
 يرجع الى الامام في حاشية الحقيقة في الامام في الامام في الامام في
 فالحق في الامام في الامام في الامام في الامام في الامام في الامام في

٧٢
 لا يصير اذ على قانها ليست لاية لانه حكم فيها تاني السب في الصل
 ووقن على نذارة كلا ايضا او تصور كلا وقد يكون مثلا ذل ولا كان
 لا لازم اذ بل الداخل في قورينها كما عرفت وهر ان حكم نبوت نسبة
 على تقدير اخر في فلو حكم على طبيعة المحكوم عليه بدون طار التقدير الحكم
 بشرطية ان ارجع في صدرك لم لا يحكم على نفس التقدير وطبيعة
 لان الشرطية ما يحكم فيها على طبيعة الموضوع لا على طبيعة التقدير وان
 الشرطية يحكم تحقق النسبة على تقدير تحقق نسبة اخرى والنسبة الاخرى
 كلما تحققت تحقق تقدير النسبة ايضا الطبيعة بعد التحقيق يستقيم
 او شتخا فلا تصور ان يحكم على طبيعة التقدير نذرا ما يخطر بالبال
 اعلم بحقيقة الحال في موضوع الشرطية بل لو ان قيد غيرهما
 قور لغناه او مثل اذا و غيره قد من الداء قهالي فلم يتحصر استقال
 ان الدالة على الذموم بخلافه ووافق من هذا العمل اه اي من
 قبل اذ لا على الشك في وقوع المقدم وقيام القيمة امر

ثبوت الوجود قوله البتة اه قل في الرضى الرضى واولاها وبقية بعد
البيان وكونه لا يخلو عليها من الشرط كما في اذ لان اسماها
اسماء الشرط فتكون بين التي وكونه شرط في المستقبل ودرجته كما
تكون في قوله لا يخلو وشرطه هو قال القائل بعد العلى والحق ان لا
تكون الشرط الا على الاتصال اعم من الضرورة والاتصال فلا دولة
لشيء على الوجود على ما لا يخفى على من فارق في الوتر او
مورد على المستبين عرض الشيخ من المنطقين ليتناول في الشرط
بما لا يخلو في غير ما من مورد استقام ما قال وان لم يستقام
من كلام ابن العربي في قوله فاليستقام من استقام فانه لا يجب
الاستقامة بين هذه القوة والمنطقية فان المنطقين يطلقون على
الانقيادات لشرطيات مع ان لا يعلم بكون حسب القوة فخير ما ورد
على الشيخ عند القائل هذا العلم عند الله تعالى قوله لا حكم الا بها
لو كان حكم الحكماء فليست بالقوة المنطقية من حيث شي فغيره لا يلزم

لا ترابط بينه وبين غيره من الكسوفات عليها فورا بان يحكم انه انك قد عرفت ان الكسوف
 لا يستقل في كونه من الشئ محكوم عليه فيه فله حقيقة او عدم الحكم به ان يكون
 محتملا او لا وهو ان كانت غير مستقلة عنها فله حقيقة او عدم الحكم به ان يكون
 في الحقيقة محتملا في الواقع المستقل في الحقيقة فانها عدم استقلالها لا يثبت
 ان يكون محكوم عليه فيه او لا ان يكون غير مستقلة عن الكسوف المستقل وهو
 غير مستقل فوله ولديه هما قال الشرح في التقاطع قال الفاضل عبد العلى
 هذا التاميد بينى على الفاضل من هو الشرح والروى من قوله بان يكون فيه
 النسبة نسبة في النسبة المستقلة في التقاطع ايضا وانك لا تملك مع تقدم
 يحدث قول واحد من قولين في التقاطع فيان الجدل من كل منهما قوله قوله
 فالقصة الوجدان انه لا يقين بكونها قصة بحسب الظاهر فسلم ولكن ينبغي
 هذا وان عليم انها قصة حقيقة ومعنى غير مسلم عدم احتمالها الصدق والكذب
 فالقصة الوجدان هذا القائل كما ترى قوله ما لم يله خط استبان لا يقين
 ان يقولوا مستقلى النسبة لكن النسبة التي هي مدار الحقيقة التي يحكم الصدق

وكذلك لا يوجد في المراتف في المراتف المستقلة ان لا يوجد في المراتف المستقلة في
المراتب فاقضوا النسبة لا تعاقب ذلك مسلم من ذلك يعني ان لا تعاقب قبل
اقتضار الوجود لان المراتف التي لته قضية في المراتف المستقلة افعال العقل
بعد العمل انه اذا صار النسبة مستقلة خرج المقدم من ان يكون قضية او لا يكون
الاشتمال على نسبة حالية وهي غير مستقلة قطعا هذا القول ويرى تعيين لكل
اراد ان يلاحظ القضاة لان حسب التفصيل بل من حيث لا مجال موصلة
شيء واحد هذا هو العالم بالصواب هو تعالى في كافي بعض القضايا يتجده
اقول ويرى تعيين عالم يحكم في الجملة بارتباط نسبة اخرى مع ملاحظة القضية
الاجالا واستقلالها بخلات الشرطية التي يحكم فيها بارتباط النسبة فبقاها
على الاخرى مع الضارق قوله بين قضيتين او بعدم ملاحظة النسبة بين المراتف
قوله ان احدى تكون الحكم الشرعي في الجمل والقضية قوله لا يتقبل ان لا تكون
المجازة اذ لا يراه الشرط قوله فلا يكون قضية بالفعل او بدارا على النسبة الكلية
قوله في مادي الرأى ان لا يراها لو كانت ملحوظة حقيقة الجانب معقول في العقل

لأنه لا يمكن أن يكون له اتصال مع نفسه
بما أن الحكم لا يسمو ذلك المصنف أن يقول أن
الشرطية هي نسبة تيقدها فلا يتحقق النسبة بالقطع
لأن وجودها ثابتا محتاج إلى صلة جديدة وهي
احتياجها للعقابيل لها قوة ومن ثم لا يرى
أنه ليس الحكم في الطرف الشرطية قوله هو الحكم
لأنه لا يمكن في الشرطية حكم غير الحكم
الاتصال ولا بد في الصدق والصدق بمطابقة الحكم
وعدم كونه الحكم والاتصال لا يماثل صدق الشرطية
ولذلك لا بد أن يكون هناك من هذا أيضا فاما أن
يهمل حالة ذلك ليس من شأن المحصلين أن يطعن
في الكلام غير ما ذكرنا من حقيقة من وقاية
والضم لا يماثل يقع النظر عليه في أول الوفاة
ثم إذا خطر بالبال أن ذلك غير معتبر بال
الضرورة والمخالفة يخرج الكلام عن النظام
الجيد وما أن لا يهمل فيكون له دخل فيضم
فلم يكن بالباطل بكم الاتصال فقط وان كان ذلك
مقصودا لمصنف ولا يرد عليه اعتراض الساج
بأنه لو لعل المدعى به بعد ذلك أمرا

فوله كياياب والاسب الحكم والاتصال وسليق قوله ليس يتااه قد رقت
ما فيه وكذا في قوله ساركان في الاطراف حكم ففوض ايضا ففوض
وتجهل يلا صير الكلام كذا على ان اطراف تحت الكتاب بعون الله
تبارك وتعالى



سید اولیاء و اولاد حضرت علی مرتضی

